● أخبار قصيرة

الجمارك تتسلم قائمة تضم ١٤٠ شركة تتعاون مع الكيان الصهيوني

أبلغت مصلحة الجمارك كافة المنافذ والدوائر الجمركية التنفيذية بقائمة تضم أكثر من ١٤٠ شركة تجارية تتعاون مع الكيان الصهيوني، وذلك تمهيداً لتطبيق الإجراءات والالتزامات القانونية بحقها. وأصدرت الجمارك تعميماً وجهته إلى المراقبين والمدراء العامين ومدراء الجمارك التنفيذية، يتضمن قائمة مفصلة بهذه الشركات لضمان الإحاطة بها والالتزام بالضوابط المتعلقة بمنع التعامل معها. وأشار نص البلاغ إلى أن القائمة أُرسلت بموجب المادة ٣ من قانون مكافحة الإجراءات العدائية للكيان الصهيوني، داعياً كافة الجمارك التنفيذية في البلاد إلى إيلاء الاهتمام الكامل للمضامين والالتزامات القانونية المرتبطة بهذا الشأن. ويأتي إبلاغ هذه القائمة في سياق الجهود المستمرة لتحديد الشركات التجارية المعتمدة أو المتعاونة مع الكيان الصهيوني، وتحديد الأطر القانونية اللازمة للتعامل مع نشاطاتها بموجب قانون مكافحة الإجراءات العدائية.

اعتماد ميناء بوشهر منشأ للبضائع الملوانية

قال محافظ بوشهر: إن ميناء بوشهر حظي بالموافقة، خلال اجتماع فريق العمل المنصوص عليه في المادة الرابعة من قانون تنظيم التجارة الحدودية والإشراف عليها، ليُعتمد منشأً وطنياً للبضائع الملوانية في البلاد. وأشار أرسلان زارع إلى أهمية موانئ المحافظة في الاقتصاد ومعيشة السكان وتوفير فرص العمل، قائلاً: إن محافظة بوشهر استحوذت في عام ٢٠٢٥ على نحو ٧٠٪ من إجمالي الواردات عبر إمكانات التجارة الحدودية والملوانية في البلاد، من حيث الوزن والقيمة، مضيفاً: أن الظروف الحربية الناجمة عن العدوان الصهيو - أمريكي أثرت في التجارة الحدودية وفرص العمل في المحافظة، موضحاً: إنه بهدف تعزيز التجارة التقليدية في ظل الظروف الحربية وزيادة قدرة سكان المناطق الحدودية على الصمود، طُرح اقتراح اعتماد ميناء بوشهر محطة وطنية للبضائع الملوانية، وقد تمت الموافقة عليه بعد المناقشة والدراسة، معرباً عن تقديره لتعاون أعضاء فريق العمل في تسهيل التجارة الحدودية.

تعزيز الصادرات الزراعية عبر منفذ آستارا الحدودي



أكدت نائبة وزير الجهاد الزراعي، أن نقص الكوادر الفنية المتخصصة، وضرورة تعزيز البنية التحتية والتجهيزات في جمارك آستارا، يمثلان أبرز التحديات القائمة، مشددة على أهمية تخصيص مسار خاص لتصدير المنتجات الزراعية، في ظل الحجم الكبير للمبادلات التجارية عبر هذا المنفذ الجمركي. وقالت مريم جليلي مقدم: إن حجم الازدحام وكميات البضائع في جمارك آستارا يعكسان المستوى المرتفع لنشاط هذا المرفق، موضحة: أن متابعة القضايا والمشكلات القائمة خلال الزيارات الميدانية تهدف إلى رفعها إلى طهران والعمل على تذليل العقبات، مضيفة: أن جمارك آستارا، باعتبارها منفذاً جمركياً دولياً وبوابة لإقليم أوراسيا، تحظى بأهمية خاصة، مؤكدة ضرورة أن تتناسب إمكاناتها وتجهيزاتها مع حجم مبادلاتها التجارية.

فيما تستعد لعقد الدورة الرابعة للقمة الاقتصادية الدائمة مع أفريقيا؛

إيران تحشّد إمكاناتها لتوسيع حضور شركاتها في الأسواق الأفريقية



الوفاق/ اعتبر رئيس منظمة تنمية التجارة، أن تحديد الشركات التي تمتلك إمكانات تصديرية فعلية، واضطلاع المؤسسات التنموية بدورها الداعم، وتسهيل توفير التمويل، وتهيئة الظروف اللازمة لإبرام العقود التجارية، تشكل متطلبات أساسية للاستفادة من ملتقى التجارة الإيراني - الأفريقي في دفع الصادرات الإيرانية إلى الأسواق الأفريقية.

جاء ذلك خلال اجتماع تنسيقي للدورة الرابعة للقمة الاقتصادية الدائمة بين إيران وأفريقيا، بحضور حميد باداش، مساعد النائب الأول لرئيس الجمهورية لشؤون التنسيق والرقابة الاقتصادية والبنية التحتية، ومحمد علي دهقان دهنوي، رئيس منظمة تنمية التجارة، ومحمد صادق قنادزاده، مساعد رئيس المنظمة لشؤون الخدمات التجارية، إلى جانب عدد من ممثلي المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

ووصف دهقان دهنوي انعقاد هذه القمة بأنه برنامج وطني وخيار استراتيجي، مشيراً إلى تشكيل هيئة خاصة بأفريقيا، وإدراج هذا الملف ضمن أولويات عمل النائب الأول لرئيس الجمهورية، معرباً عن توقعه بأن تنظم البرامج المقررة بما يليق بمكانة البلاد، وأن تهيأ الظروف لتعزيز الحضور الإيراني والاستفادة من الفرص التجارية المتاحة في القارة الأفريقية، مشدداً على ضرورة أن تضع الشركات خططاً واضحة لمشاركتها في هذا الحدث، بما يتناسب مع مهامها وإمكاناتها، موضحاً: أن المشاركة في مثل هذه الفعاليات ينبغي أن تكون مرتبطة بمهمة اقتصادية وتجارية محددة، مشيراً إلى أن الهدف يتمثل في تحقيق مكاسب اقتصادية للبلاد بأكملها، وليس مجرد زيادة عدد الشركات المشاركة في القمة.

دعم شركات القطاع الخاص

وأشار رئيس منظمة تنمية التجارة إلى دور المؤسسات التنموية في دعم شركات القطاع الخاص، مؤكداً أن المطلوب من الشركات الكبرى والمؤسسات التنموية هو الاضطلاع بدور داعم بدلاً من التركيز على المشاركة المباشرة، وذلك من خلال مرافقة الشركات الصغيرة والكفؤة التابعة للقطاع الخاص ومساندتها، مشدداً على ضرورة أن تأخذ هذه المؤسسات في الحسبان مسؤوليتها الاجتماعية ومهمتها في التنمية الصناعية، وأن تهيئ الظروف لمشاركة الشركات التي تمتلك إمكانات حقيقية للتصدير والعمل في الأسواق الأفريقية.

وأشار دهقان دهنوي إلى ضرورة اضطلاع صندوق التنمية الوطنية والجهاز المصرفي بدور فاعل في تنمية التبادل التجاري مع أفريقيا، قائلاً: إن مشاركة الصندوق والبنوك في هذه القمة لن تكون مؤثرة إلا إذا أسهمت في تسهيل توفير التمويل وتهيئة الظروف اللازمة لدخول الشركات إلى الأسواق الأفريقية ومزاولة أنشطتها فيها.

وفي الختام، شدد رئيس منظمة تنمية التجارة على المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتق كل جهة مشاركة في القمة، مؤكداً أن على كل جهاز ومؤسسة ومنظمة وشركة اقتصادية وضع خطة واستراتيجية واضحة للاستفادة من فرص هذا الحدث، بما يتناسب مع مهامها واختصاصاتها، معرباً عن أمله في أن يتيح تعاون جميع الجهات ومشاركتها تنظيم فعالية تليق بمكانة البلاد، والاستفادة على النحو الأمثل من إمكانات هذه القمة في تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين إيران والقارة الأفريقية.

١٣٠٪ نسبة نمو صادرات الخدمات الفنية والهندسية

في سياق آخر، وخلال اجتماع أعضاء جمعية مصدري الخدمات الفنية والهندسية، صرح دهقان دهنوي بأن صادرات البلاد في مجال الخدمات الفنية والهندسية شهدت نمواً بنسبة ١٣٠٪، خلال فترة الحكومة الحالية مما يعكس الاهتمام والتركيز على تطوير هذا القطاع من صادرات البلاد، معلناً عن سعي المنظمة، بالتعاون مع البنك المركزي، إلى حل مشكلات الصرف الأجنبي والخدمات المصرفية التي يواجهها المصدرون.

وأشار رئيس منظمة تنمية التجارة إلى الإمكانيات الواسعة التي تتمتع بها البلاد في مجال تصدير الخدمات الفنية والهندسية، قائلاً: بفضل المعرفة الفنية والقدرات الهندسية والكفاءات المتخصصة للشركات الإيرانية، يمكن للخدمات الفنية والهندسية أن تضطلع بدور فعّال في تطوير الأسواق المستهدفة، وزيادة صادرات الخدمات، وتعزيز حصة هذا القطاع في إجمالي صادرات البلاد غير النفطية.

دهقان دهنوي: المطلوب من الشركات الكبرى والمؤسسات التنموية هو الاضطلاع بدور داعم بدلاً من التركيز على المشاركة المباشرة

صادرات الخدمات الفنية والهندسية شهدت نمواً بنسبة ١٣٠٪ خلال فترة الحكومة الحالية، مما يعكس الاهتمام والتركيز على تطوير هذا القطاع

تشكيل المجلس الأعلى للتصدير

وفي إشارة إلى تشكيل المجلس الأعلى للتصدير في منظمة تنمية التجارة، بناءً على توجيهات رئيس الجمهورية، قال دهقان دهنوي: توجد إمكانيات كبيرة في مجال تصدير الخدمات الفنية والهندسية، ونسعى إلى توظيف إمكانيات هذا المجلس لتوفير الأساس اللازم لإزالة العقبات وتحسين القدرة التصديرية للشركات العاملة في هذا القطاع. وتابع قائلاً: لقد قطع رئيس الجمهورية وعوداً خلال احتفال يوم التصدير الوطني بشأن تذليل العقبات التي تواجه الشركات المصدرة للخدمات الفنية والهندسية، ومتابعة هذه القضايا وتنفيذها مدرجة على جدول أعمال المنظمة، مؤكداً على ضرورة تفعيل صلاحيات المجلس الأعلى للتصدير.

وفي إشارة إلى قدرة اللجنة الاقتصادية ولجنة المادة ١٩ على حل مشاكل الناشطين الاقتصاديين، قال دهقان دهنوي: ان هاتين الآليتين تُتيحان فرصة جيدة لعقد اجتماعات متخصصة وبحث تحديات هذا القطاع مع البنك المركزي، ويمكن استغلال هذه القدرة لإزالة العقبات المصرفية والصرفية التي تواجه مصدري الخدمات الفنية والهندسية.

عزم راسخ لمواصلة مسيرة تنمية الصادرات غير النفطية؛

١٩٣ مليون دولار.. صادرات هرمزكان إلى الأسواق المجاورة ومنطقة أوراسيا



الوفاق/ سجلت صادرات المنتجات الزراعية في محافظة هرمزكان رقماً قياسياً جديداً خلال النصف الأول من العام الجاري، بعدما تجاوزت قيمتها ١٩٣ مليون دولار، في إنجاز يعكس التوجه نحو تنمية الصادرات غير النفطية في المحافظة.

وقال القائم بأعمال إدارة تنمية التجارة في منظمة الجهاد الزراعي بالمحافظة: إن هذا الإنجاز تحقق بفضل الاستغلال الأمثل للإمكانات الزراعية المحلية وتعزيز الروابط التجارية مع الأسواق المجاورة ومنطقة أوراسيا. وأوضح سيروس بشيرزاده، على هامش زيارته لمخازن التبريد المخصصة لحفظ المنتجات الزراعية في هرمزكان، أن القيمة الإجمالية لصادرات المنتجات الزراعية في المحافظة تجاوزت، وفقاً للجداول الإحصائية، ١٩٣ مليوناً و ٤٠٠ ألف دولار خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٦. وفي إشارة إلى الوزن الإجمالي للصادرات، قال بشيرزاده: أن حجم المنتجات الزراعية المصدرة خلال الفترة المذكورة تجاوز ٣٠٨ آلاف طن، وهو ما يعكس الطاقات الإنتاجية الكبيرة وقدرة المزارعين في هرمزكان على تلبية احتياجات الأسواق الخارجية، موضحاً: أن المنتجات الزراعية المزروعة في البيوت المحمية، والطماطم والباذنجان والفلفل والبطيخ والتمور، تشكل أبرز الصادرات الزراعية للمحافظة، وتتجه بشكل رئيسي إلى العراق وأفغانستان وباكستان وروسيا ودول منطقة أوراسيا.

من جانبه، أعلن مدير الجهاد الزراعي في هرمزكان عن صرف ٧/٥ تريليونات ريال من التسهيلات التمويلية للمستثمرين والعاملين في القطاع الزراعي بالمحافظة خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري.

وقال ناصر نورزاده: إنه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، أُحيل ٣٥٠ ملفاً إلى البنوك المعنية للحصول على التسهيلات التمويلية، تمكن ٧٢ ملفاً منها من الحصول على تمويل بقيمة إجمالية بلغت ٧/٥ تريليونات ريال، فيما لا تزال الملفات الأخرى تستكمل إجراءات فتح الحسابات والعمليات المصرفية اللازمة للاستفادة من هذه التسهيلات.

وفي معرض حديثه عن أولويات تخصيص التمويلات في القطاع الزراعي بالمحافظة، أشار نورزاده إلى أن الحصة الأكبر من التسهيلات المصروفة خلال هذه الفترة خُصصت، بالترتيب، لتمويل أنشطة البيوت المحمية، والاستزراع المائي، والصناعات التحويلية، وتربية المواشي والدواجن، والأنشطة الزراعية والبستانية، مؤكداً أن توفير الموارد المالية اللازمة للمنتجين وتوجيه التسهيلات نحو الأنشطة ذات الأولوية يعدان من العوامل المؤثرة في دعم الإنتاج، وتطوير البنية التحتية الزراعية، ورفع مستوى الإنتاجية في هذا القطاع.

إيران تسرّع إعادة تشغيل مجمعات البتروكيماويات المتضررة



الوفاق/ أكد نائب وزير النفط المدير التنفيذي للشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية، أن الإسراع في إعادة تأهيل الوحدات التي تضررت خلال الحرب المفروضة واستكمال المشاريع غير المكتملة، يمثلان ضرورة وطنية وحكومية، مشيراً إلى أنه سيتم توفير الموارد المالية اللازمة لهذه المشاريع بالتعاون مع أحد البنوك، ومن المتوقع أن تشهد عملية إعادة هذه المشاريع إلى دائرة الإنتاج تسارعاً ملحوظاً خلال الشهرين المقبلين.

وقال أميد شاكري، خلال اجتماع مع مديري عدد من شركات البتروكيماويات والرئيس التنفيذي لبنك التجارة: إن هذا الاجتماع الاستراتيجي ركز بالدرجة الأولى على إيلاء اهتمام خاص لإعادة تشغيل مجمعات البتروكيماويات التي تعرضت لأضرار جراء الحرب المفروضة، نتيجة الهجمات الصهيو - أمريكية، والعمل على إعادة تأهيلها في أسرع وقت ممكن، معلناً أن إعادة تأهيل هذه الوحدات تمثل أولوية وطنية وضرورة تفرضها مسؤوليات الدولة، مؤكداً أن الشركة الوطنية للصناعات البتروكيماوية ستسخر جميع إمكاناتها وأدواتها المتاحة للمساعدة في تسريع أعمال إعادة التأهيل وإعادة هذه المجمعات إلى دائرة الإنتاج في أقرب وقت. وأضاف شاكري: أنه في هذا الإطار، طلبنا خلال الاجتماع السابق مع مسؤولي بنك التجارة توظيف الاهتمام الخاص الذي لطالما أولاه البنك لصناعة البتروكيماويات، أيضاً في مجال إعادة تأهيل هذه الوحدات، بما يسهم في مضاعفة وتيرة العمل وتسريع إنجازها، موضحاً: أن المحور الثاني للاجتماع تمثل في بحث أوضاع الشركات التي وصلت مشاريعها إلى مراحلها النهائية؛ لكنها توقفت في معظم الحالات بسبب نقص الموارد المالية، مشيراً إلى أن دخول هذه المشاريع حيز الإنتاج يكتسب أهمية بالغة بالنسبة إلى البلاد وصناعة البتروكيماويات، مؤكداً أن تشغيل كل منشأة من هذه المنشآت يحمل بشائر إيجابية للاقتصاد الوطني والمواطنين، ويبعث برسالة مفادها أن مسيرة التنمية في البلاد مستمرة بقوة، رغم الظروف الراهنة.

«أوبك+» تجمّد تعديلات إنتاج النفط حتى ديسمبر

اتفقت سبع دول أعضاء في تحالف «أوبك+» على الإبقاء على مستويات إنتاجها النفطي المسموح بها خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٦، دون تغيير مقارنة بالمستويات المحددة لشهر سبتمبر من العام نفسه.

وأعلنت منظمة البلدان المصدرة للنفط، في بيان، أن السعودية وروسيا والعراق والكويت وكازاخستان والجزائر وسلطنة عمان بحثت، خلال اجتماع افتراضي، أوضاع سوق النفط العالمية وآفاقها المستقبلية، وقررت الإبقاء على مستويات الإنتاج المسموح بها لشهر ديسمبر عند المستويات المحددة لشهر سبتمبر. وأكد البيان أن الدول السبع جددت التزامها الجماعي بالتنفيذ الكامل لاتفاق التعاون ضمن تحالف «أوبك+». وأضاف البيان: أن هذه الدول ستواصل عقد اجتماعات شهرية لمراجعة أوضاع سوق النفط، على أن يُعقد اجتماعها المقبل في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٦.

وكانت الدول السبع قد وافقت عام ٢٠٢٣ على تنفيذ تخفيضات طوعية في إنتاج النفط ضمن إطار اتفاق «أوبك+». وفي سبتمبر ٢٠٢٦، استكملت هذه الدول عملية إعادة الكميات التي سبق أن خفضتها طوعياً، والبالغة مليوناً و ٦٥٠ ألف برميل يومياً، إلى مستويات الإنتاج. ومع ذلك، لا يزال جزء آخر من تخفيضات الإنتاج، يبلغ نحو مليوني برميل يومياً، سارياً بالنسبة إلى معظم أعضاء التحالف حتى نهاية عام ٢٠٢٦.